



٢٩٠٦

قرار رقم () لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٣

**بشأن إعادة تشكيل لجنة القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة
تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية**

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون - رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولانحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال ولانحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١ بشأن التمويل العقاري؛
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى القانون رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي؛
وعلى قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن المعايير المحاسبية المصرية المعدلة؛
وعلى قرار الهيئة رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم العقاري؛
وعلى قرار الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت؛
وعلى قرار الهيئة رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن شروط وضوابط قيد شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة لدى الهيئة؛
وعلى قرار الهيئة رقم (١٣١) لسنة ٢٠٢٣ بشأن ضوابط القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة؛
وعلى قرار الهيئة رقم (٢٧٢٥) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة القيد بسجل خبراء إعادة تقييم أصول لدى الهيئة تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية

قرر

(المادة الأولى)

تشكل لجنة القيد بسجل تقييم الأصول بالهيئة برئاسة السيد الدكتور / رئيس مجلس إدارة الهيئة، وعضوية كل من:

عضواً ونائباً	نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة	الدكتور / إسلام عزام
عضواً	مستشار رئيس الهيئة لجودة التقارير المالية ومعايير المراجعة	الأستاذ/ محمد يحيى
عضواً	مستشار رئيس الهيئة للبحوث والتطوير	الدكتورة / رحاب طه
عضواً	نائب رئيس قطاع الإشراف والرقابة على التمويل غير المصرفي	الدكتور/سيد عبد الفضيل
عضواً	خبير التمويل غير المصرفي	الدكتورة/ إيمان زكريا
عضواً	نائب رئيس الإدارة المركزية للمراجعة الداخلية	الأستاذ/ أسامة إميل
عضواً	نائب رئيس الإدارة المركزية لتمويل الشركات	الأستاذ/ محمود جبريل
عضواً	المشرف علي الإدارات المركزية لقطاع التمويل غير المصرفي	الدكتور / احمد حسين عبد الجواد



رئيس الهيئة

ولرئيس اللجنة دعوة من يراه لحضور اجتماعات اللجنة من داخل الهيئة او من خارجها في الحالات التي تستدعي ذلك؛ دون أن يكون له صوت معهود في مداولاتها.

(المادة الثانية)

يتولى مهام الأمانة الفنية للجنة كل من:

الأستاذ / محمد عبد المنعم سيد -مدير إدارة قيد المهنيين بالإدارة العامة لترخيص وقيد المهنيين بالتأمين والتمويل.
الأستاذة / شيرين عبد لكريم -مدير إدارة مراجعة تقييم التقارير بالإدارة العامة للتقييم العقاري.
ولرئيس اللجنة الاستعانة بمن يراه من العاملين بالهيئة لمعاونة اللجنة وأمانتها الفنية في انجاز أعمالها.

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة المشار إليها بالبت في طلبات القيد وتجديده وكذلك شطب القيد بسجل خبراء تقييم الأصول لدى الهيئة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣١) لسنة ٢٠٢٣، وذلك في ضوء استيفاء متطلبات القيد أو تجديده أو توفر إحدى حالات الشطب من السجل بناء على المذكرة التي تعدها الإدارات المختصة التالية:

- ١ - الإدارة المركزية لترخيص وقيد المهنيين بالتأمين والتمويل فيما يخص الأشخاص الطبيعيين
- ٢ - الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات فيما يخص الأشخاص الاعتبارية

(المادة الرابعة)

تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها أو نائبة كلما دعت الحاجة الى ذلك، ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً الا بحضور ثلثي أعضائها وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة أو نائبة في حال غياب رئيسها. ويجوز انعقاد اللجنة بأية وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة. وتعد اللجنة محضراً بنتائج أعمالها وتوصياتها يعتمده رئيس الهيئة.

(المادة الخامسة)

يلغي العمل بقرار رئيس الهيئة رقم ٢٧٢٥ لسنة ٢٠٢٣ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار.

(المادة السادسة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح